شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية
إدارة الأسهم الاستثمار

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ..

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

تحريراً في / /٢٠٢٢

رئيس
القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

Edmc.delta@yahoo.com
الموقع الالكتروني : East DElta mills.com
Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

شركة مطاحن شرق الدلتا
مكتب الجهاز المركزي للمحاسبات
للشئون المالية والتجارية
صادر ٨ في ٢٠٢٢/٢/٢٢

السيد الأستاذ / وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١٢ والمؤرخ في ٢٠٢٢/٢/١.

- والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه .

وفى إذ نشكر
السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً فى / /٢٠٢٢

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية
محاسب / عادل راغب حسين

Edmc.delta@yahoo.com
الموقع الالكتروني : East DElta mills.com
Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١

الملحوظة	الرد
- لم يتم إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ من قبل مجلس إدارة الشركة حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٢/١/٢٦.	- تم تلافى ما ورد بالملاحظة .
- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٤٨,٣٢٧ مليون جنيه مقابل نحو ٥٢,٤٤١ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بنقص قدره ٤,١١٤ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، الفوائد الدائنة) بنحو ٣٧,٠٣٧ مليون جنيه وبنسبة ٧٦,٦٤% من الربح المُحقق وذلك لعدم إستغلال الطاقات المتاحة.	- يرجع ذلك الى ثبات تكلفة الطحن منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/١ حتى تاريخه برغم زيادة معظم عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة فى (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ) وكذا انخفاض برامج الطحن فى ضوء ما تقرره لجنة البرامج مما يؤثر على الطاقات المتاحة بالشركة . - الامر الذى يؤثر على فائض نشاط التشغيل .
- ما زال لم يتم توثيق محاضر الجمعيات العامة التالية (العادية للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر فى إعتماد القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، العادية للشركة فى ٢٠٢١/١١/٢ للنظر فى إعتماد القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، غير العادية للشركة فى ٢٠٢١/١١/٢ لتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة) وذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.	- تم تسليم محضر الجمعية العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وكذا محضر إنعقاد مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ الى الهيئة العامة للاستثمار للتوثيق وسيتم تحديد الموقف القانونى فى ضوء تعليمات الهيئة العامة للاستثمار فى هذا الشأن .
- عدم قيام الشركة بتوثيق محاضر مجلس الإدارة منذ مايو ٢٠٢٠ حيث كان أخر محضر موثق هو محضر مجلس الإدارة رقم (٦) المؤرخ ٢٠٢٠/٥/٣٠ والذي تم توثيقه بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٩ من قبل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.	
- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بالإلتزام بالمواد (١٢ ، ١٧) من أحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ ، إلا أنه لم يرد لإدارة مراقبة الحسابات حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢ رد الشركة على بعض تقارير ومذكرات مراقب الحسابات والمُبلغة للشركة وذلك رغم إستعجالاتنا المتكررة وآخرها رقم ٢٥٣ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٢ والتى تؤثر على القوائم المالية للشركة في بعضها ، وبياناتها كما يلى :	
- ١ - مذكرة الإدارة بشأن إنتخابات مجلس إدارة الشركة بالجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ وحضور جلسات إجتماع مجلس إدارة الشركة بعد الإنتخابات لبيان الموقف القانوني لمجلس الإدارة والصادرة برقم ١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١.	- سيتم الرد في ضوء ما يرد من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

الملحوظة	الرد
٢- التعقيب على رد الشركة على تقرير فحص ومراجعة جانب من أعمال وحسابات منطقة الشرقية وقطاع الحركة والنقل الرئيسي التابعين للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٢/٢٨ والصادر برقم ١٩٧ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦.	- جارى إعداد الرد .
٣- التعقيب على رد الشركة على تقرير فحص ومراجعة جانب من أعمال وحسابات منطقتي الدقهلية ودمياط التابعتين للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/١/٣١ والصادر برقم ١٩٨ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦.	- جارى إعداد الرد .
٤- لتعقيب على رد الشركة على تقرير مراجعة جانب من أعمال المشتريات والمزادات التي تمت بالشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ والصادر برقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٦.	- جارى إعداد الرد .
٥- مذكرة الإدارة بشأن الخطابات الواردة للإدارة والمتضمنة وجود رصيد مدين بمبلغ ٣١٢٦٥٩٠ جنيه بخص محافظة دمياط والصادرة برقم ٢١٥ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠.	- تم الرد .
٦- مذكرة الإدارة بشأن إنتاج مطحن سندوب بالدقهلية لدقيق ٨٢% غير مطابق للمواصفات والصادرة برقم ٢٣١ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٩.	- تم الرد .
٧- مذكرة الإدارة بشأن إتحاد العاملين المساهمين وممثل الإتحاد في عضوية مجلس إدارة الشركة والصادرة برقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٩. - وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ طبقاً للمادتين رقم (١٢ ، ١٧). **- يتعين الإلتزام بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات وبما أوصت به الجمعية العامة وموافاتنا بالردود على التقارير والمذكرات المُشار إليها أعلاه مع مراعاة الأثر المالي لها.**	- جارى إعداد الرد .
- قامت إدارة مراقبة الحسابات بإعداد تقرير عن مراجعة تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة ليتفق مع تعديلات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ولائحته التنفيذية والصادر للشركة برقم ٢١٤ في ٢٠٢١/١٠/٦ وذلك بناة على مشروع تعديل بعض مواد النظام الأساسي المقترح للشركة الوارد للإدارة برقم ٢٩٩ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤ ، وقد قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ والتى قررت تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة ، وبالنسبة للمواد التى لم يتم تعديلها وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات فقد أشار رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة بأنه سيتم التعديل من خلال الدعوة لإنعقاد جمعية عامة غير عادية أخري. **- يتعين الإلتزام بتوصيات الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ وضرورة إستكمال تعديل مواد النظام الأساسي للشركة ليتفق ومواد القوانين المُشار إليها.**	- قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ وقامت بتعديل بعض المواد المطلوب وجارى دراسة ما ورد بالملاحظة لتعديلها وعرضها على جمعية عامة غير عادية قادمة .

الملحوظة	الرد
- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٤١٠,٤٥٣ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ٦,٥٧٦ مليون جنيه ، ٣٠,١٩٦ مليون جنيه ، ١,٢٤٦ مليون جنيه على التوالى دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢١/١٢/٣١ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة. **- يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر اية فروق على الحسابات المختصة.**	- يتم جرد الاصول الثابتة والنقدية بالخزينة في ٦/٣٠ كالمتبع فى كل عام .
- تم تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية منها وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع إعادة النظر فى تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تهلك دفترياً وذلك فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) . **- يتعين الحصر وإعادة النظر فى تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفة الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع إعادة النظر فى تقدير الاعمار الإنتاجية للاصول التى لم تهلك دفترياً وذلك فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .
- فى ٢٠٢١/٩/١٤ صدر أمر إسناد للمكتب الإستشارى الإيمان للتصميمات والإستشارات الهندسية لتحديد الحالة الإنشائية لمبانى الشركة (إزالة – ترميم) ، وتضمنت تقارير المعاينات بالتوصية بإزالة بعض المبانى لسطح الأرض ومعالجة وإزالة وترميم بعض الأسقف والحوائط الخارجية والداخلية وصنفرة حديد التسليح لبعض الأسقف ودهانه بمادة مانعة للصدأ ، ولم نواف حتى تاريخ الفحص بما تم في هذا الشأن. **- يتعين ضرورة موافاتنا بما تم في هذا الشأن لما له من أثر مالى على أصول الشركة وإستثماراتها.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٦,٥٧٦ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية : * نحو ٥٨٣,٨١١ ألف جنيه (آلات ومعدات) تحت مسمى إعادة تأهيل مطحن سندوب وصحتها مصاريف صيانة حيث أنها عبارة عن مهمات وقطع غيار. **- يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب التكوين الإستثماري مقابل التحميل على مصاريف الصيانة.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة وسيتم إجراء التصويب اللازم في ضوء نتيجة الدراسة .

الملحوظة	الرد
* نحو ٣٧١,٢٥٠ الف جنيه (مباني) مُرحل من اكثر من عام يتمثل في (مبلغ ١٠٤,٤٤٠ ألف جنيه تحت مسمي عدد ٢ خلية صومعة الإسماعيلية ، مبلغ ١٠٢ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة المنصورة ، مبلغ ٩٠ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة الإسماعيلية ، مبلغ ٥٤,٨١٠ تحت مسمي عدد ٢ خلية صومعة الزقازيق ، مبلغ ٢٠ ألف جنيه تحت مسمي صوامع ملحقة بمطحني عرابي والفيروز). - **يتعين بحث ودراسة ما سبق مع موافاتنا بموقف تلك المبالغ المُرحلة منذ أكثر من عام والعائد على المال المستثمر فيها.**	- جاري دراسة ما ورد بالملاحظة وسيتم إجراء التصويب اللازم في ضوء نتيجة الدراسة .
* نحو ٦٢,٥٩٥ الف جنيه (عدد وادوات) قيمة توريد وتركيب نظام مراقبة أمني بكاميرات المراقبة بمنطقة الإسماعيلية تم الإستلام الإبتدائي لها في ٢٠٢١/٩/٢٩. * نحو ٢٠,٦٦٨ ألف جنيه (مباني) قيمة الإشراف على الأعمال الإضافية لجمالون الإسماعيلية **يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك**	- تم إجراء التصويب اللازم .
- **بلغ رصيد حساب الإنفاق الإستثماري في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٣,٥٩١ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية :** * نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مُسمي شراء أرض دمياط يمثل ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط (وذلك خلال شهري فبراير ٢٠١٩ ومارس ٢٠٢٠) والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة ، وهو ما لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢. - **ونشير في هذا الصدد إلى أنه تم إعداد مذكرة من قبل القطاع القانوني للعرض على السيد المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة والتي تضمنت أن هناك معوقات في التسجيل وهي الحصول على شهادة من مجلس المدينة التابع لها الأرض يفيد عدم وجود مخالفات عن المباني المقامة على هذه الأرض وهذه المباني مقامة بمعرفة شركة إبن سينا فارما منذ عام ٢٠١٠ دون ترخيص هذا بالإضافة إلى أن المطحن مقام دون ترخيص الأمر الذي يتعذر معه إستكمال إجراءات تسجيل الأرض لعدم إمكانية الحصول على المستندات المطلوبة ، وتضمنت المذكرة أن المسئول عن إقامة المباني المقامة على هذه الأرض هي شركة إبن سينا فارما وتحت إشراف القطاع الهندسي بالشركة وهي السبب في توقف إجراءات التسجيل بالشهر العقاري حيث أن الشهر العقاري طلب لإستكمال الإجراءات (رخصة المباني أو خطاب من مجلس المدينة يفيد عدم تحرير مخالفات عن هذه المباني) ولا توجد رخصة لهذه المباني ورفض مجلس المدينة إستخراج هذه الشهادة ، وأنه كان لابد من الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة هذه المباني حتى لا تواجه الشركة أي مشاكل بشأن هذه المباني.** - رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ أنه جاري دراسة ما ورد بالملاحظة لتحديد المسئولية وهو ما لم يتم حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بسرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة ، مع تحديد المسئولية حيال وجود مباني دون تراخيص مما أدي إلى وجود معوقات في عملية تسجيل الأرض.**	- هذه الارض تم شرائها بموجب عقد بيع ابتدائى وتم سداد جزء من قيمه الارض للبائعين وتقدمت الشركة بالطلب رقم ٥٢١ لسنه ٢٠٢١ ولكن توجد معوقات فى تسجيل الارض هى مطلوب الحصول على شهادة من مجلس المدينة التابع له الارض تفيد عدم تحرير مخالفات للمبانى المقامة من الشركة على هذه الارض – او رخصة هذه المبانى – لا توجد رخصة للمبانى – الارض تحت يد الشركة والوضع مستقر – وهذه الارض مؤجرة لشركة ابن سينا للادوية بالاضافة الى انه جارى دراسة ما ورد بالملاحظة لتحديد المسئولية .

الملحوظة	الرد
* نحو ٧٠٦,٣٢٤ ألف جنيه تحت مسمي شركة إنجاز للحلول المتكاملة بنسبة ١٠٦,٢٩% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة من النظام اليدوي إلى النظام الآلي ، وقد تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وتدريب عدد ٥ عاملين من الشركة في ٢٠٢٠/٤/٢١. **فضلاً عن أنه في ٢٠٢١/١١/٢٥ ورد خطاب من شركة إنجاز للحلول المتكاملة بشأن طلبهم الإستلام النهائي وصرف مستحقاتهم لإنتهائهم من الطلبات الخاصة بتفعيل ميكنة الإدارة المالية والطلبات الخاصة بإدارة المخازن وإدارة شئون العاملين والمرتبات وأنه تم طلب الإستلام النهائي أكثر من مرة ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه.** - **تكرر توصياتنا بضرورة إجراء التصويب اللازم بالرفع على حساب الأصول الثابتة ومراعاة أثر ذلك على الإهلاك في ضوء محضر بدء التدريب وإنتهاء التركيبات وإختبار الشبكة للإستفادة من المال المستثمر فى المشروع وموافاتنا بالموقف النهائي.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم بالرفع على حـ / الاصول الثابتة ومراعاة اثر ذلك على الإهلاك وسوف يظهر اثر ذلك في المركز المالى القادم .
* نحو ٩٤,٧٧٧ ألف جنيه تحت مسمي شركة غاز الأقاليم (ريجاس) قيمة مقايسة تركيب خط الغاز الطبيعي لمخبز فاقوس ، والذي تم الإنتهاء منه وتركيبه وتشغيله بتاريخ ٢٠٢١/٩/١١. * نحو ٤٤,٢٢٠ ألف جنيه تحت مسمي شركة غاز القاهرة قيمة مقايسة تركيب خط الغاز الطبيعي لمخبز ههيا ، والذي تم الإنتهاء منه وتركيبه وتشغيله بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٨. * نحو ٦٨,٤٠٠ ألف جنيه تحت مسمي شركة التوحيد للتوكيلات التجارية قيمة توريد ونش كهربائي جنزير ألماني حمولة ٢ طن وقد تم التوريد وعمل محضر فحص وإستلام بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢. - **يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق بالإضافة لحساب الأصول الثابتة مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم بالرفع على حـ / الاصول الثابتة ومراعاة اثر ذلك على الإهلاك وسوف يظهر اثر ذلك في المركز المالى القادم .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الإستثمارات طويلة الأجل والتى بلغت نحو ١,٢٧١ مليون جنيه فى حين تضمنت الإحتياطيات نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التصويب اللازم فور الإنتهاء من الدراسة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب هذا الفرق. **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة ببحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .

الملحوظة	الرد
- **بلغ المخزون في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٠,١٩٦ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :** - مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) ، وذلك رغم ردود الشركة المتكررة بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢). - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٢ .
- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٥,٩٦٢ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها. - **يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المُنصرف من الأصناف الواردة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهما المدينة في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وذلك رغم ما ورد بـرد الشـركة علـى تقريرنـا رقـم ٢٣٥ بتـاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه جاري العمل على إجراء المطابقات اللازمة. - **يتعين الإلتزام بما ورد برد الشركة وإجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.**	- جارى العمل على اجراء المطابقات اللازمة .
- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة لمبلغ ٦,٨٠٧ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.**	- سيتم موافاة سيادتكم بالشهادات المؤيدة فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
- بلغ حساب مصروفات مدفوعة مقدماً في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٣٨٥,٦٣٣ ألف جنيه ، وبالمراجعة تبين أن هذا المبلغ يتضمن مبلغ ٣٦٥,٧٠١ ألف جنيه قيمة المتبقي بالحساب من رصيد ٢٠٢١/٧/١ مصروفات تخص الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١. - **يتعين إجراء التصويب اللازم.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر اثر ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ .

الملحوظة	الرد
- عدم قيام الشركة بحساب إنحرافات إستهلاك السولار في ضوء المعدلات المعيارية عن الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١. - **يتعين ضرورة الإنتهاء من حساب الإنحراف عن الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وإجراء ما يلزم من تصويبات في ضوء ذلك.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر اثر ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ .
- - تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية بمبلغ نحو ١,٣٩٢ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وصحته نحو ١,٣٧٥ مليون جنيه بفارق قدره ١٧ ألف جنيه. - **يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.**	- يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى الاوراق المالية فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
- **بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٦١,٩٦٦ مليون جنيه ، تبين بشأنها ما يلى :** - **بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها** نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى). - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
- **بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٩,٧٦٤ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :** * **نحو ٢٧,٨١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل** عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ والبالغة ٢٣,٩٥٢ مليون جنيه وقد بلغت الخلافات الضريبية عن الأعوام من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٦٣,٧٤٥ مليون جنيه. * **نحو ١,٩٤٥ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات عن الضرائب العقارية المحتملة** طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية. - **يتعين تنفيذ توصيات الجمعية العامة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية.**	- يتم إعادة دراسة مخصص الضرائب فى ٦/٣٠ وسيتم تدعيمه فى ضوء نتائج اعمال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢١ .
- **بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو** ٤١,٩٣٤ مليون جنيه وبنسبة ٨٩,١% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٧,٠٦٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص. - **ويتصل بما سبق** من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/١٢/٣١ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة تبلغ ١,٠٢٩ مليون جنيه.	- سيتم إعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء المطالبات الواردة والالتزامات المؤكدة والمحتملة فى ٦/٣٠ كالمتبع فى السنوات السابقة .

الملحوظة	الرد
- **ويتصل بما سبق** من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢١/١٢/٣١ تضمن مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠١٩ مدني كلي الزقازيق والمقامة من الشركة الدولية للتجارة ضد الشركة وقد صدر حكم تمهيدي بندب مكتب خبراء وزارة العدل وبجلسة ٢٠٢١/١١/٣٠ صدر فيها حكم لصالح الشركة بأن تؤدي الشركة الدولية للتجارة لشركة مطاحن شرق الدلتا مبلغ ١١,٦٧٢ ألف جنيه. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وأخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بإعادة دراسة المخصص المكون في ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع فحص المبالغ سالفة الذكر بالملاحظة وبياتها وموافاة الجهاز المركزي بها**	
- **بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ٨١,٧٣٦ مليون جنيه تتمثل فى :** * **نحو ١٣,٥٣٥ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن** طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغة نحو ١٣,٥ مليون جنيه ، وذلك بعد سداد الغرامات والعقوبات التموينية طبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة نحو ٨,٤١٤ مليون جنيه لبعض مطاحن الشركة. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بإعادة دراسة المخصص وعمل رقابة فعالة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.**	- عند قيام الشركة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية توجد مبالغ تمثل غرامات تموينية عن سنوات سابقة ولم يتم موافاتنا بأى مكاتبات خاصة بغرامات العام المالى الحالى حيث يتم موافاتنا بها عند المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية الامر الذى يستلزم ضرورة تكوين مخصص لمواجهة اى غرامات قد تطرأ على الشركة .
* **نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى** محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات. - **يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق.**	- جارى متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة فى هذا الشأن وسيتم إجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتيجة الدعوى .
* **نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة** على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ ، **ويتصل بذلك :** * بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتى ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١.	- تم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات وتم الإعتراض عليه من قبل الشركة فى المواعيد القانونية وتم إخطار الشركة بتحديد موعد إنعقاد لجنة التظلمات ثم لجنة التوفيق وتم الإختلاف على كيفية حساب الضريبة على تكلفة طحن الدقيق طبقاً للمنظومة وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وإخطار الشركة بتحديد جلسة للجنة وحضور لجنة الطعن وتقديم مذكرة ومرفق بها حافظة مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة .

الملحوظة	الرد
* بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها في ٢٠٢١/١١/٢ ببحث ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وموافاته بالموقف القانوني للشركة تجاه تلك المطالبات ، مع ضرورة إجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق إيضاحه بالملاحظة**	- بالإضافة انه تم سداد مبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ كما تم سداد مبلغ ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ كما تم سداد مبلغ ٢١,٢٩٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .
- **بلغت أرصدة الموردين في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٤٨٣,٨٠١ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٤٣٤,٣٨٩ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلى :** - تم إجراء مقاصة بين أرصدة الموردين الدائنة والبالغة نحو ٤٨٣,٨٠١ مليون جنيه ، والمدينة والبالغة نحو ٤٣٤,٣٨٩ مليون جنيه (مدين) وإظهارها بالصافي بمبلغ نحو ٤٩,٤١٢ مليون جنيه ضمن المدينون وأوراق القبض وذلك بالمخالفة للفقرتين رقما (٣٢ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩ والخاص بعرض القوائم المالية. - **يتعين إعادة تصوير القوائم المالية في ضوء ذلك.**	- تم تلافى ما ورد بالملاحظة .
- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٤٧٥,٦٩٠ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٤٢٤,٠٣٣ مليون جنيه ، فضلاً عن وجود مبلغ نحو ١,٥٦٩ مليون جنيه تحت مسمى الهيئة العامة للسلع التموينية (تسويق) بالحسابات المدينة للمصالح والهيئات. - سبق الإشارة بتقريرنا رقم ١٧٧ والمؤرخ ٢٠٢١/٩/٦ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بوجود فرق قدره نحو ٢٢ مليون جنيه بين المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على أرصدتها بالتسوية المالية والأرصدة بحسابات الموردين والحسابات المدينة للمصالح والهيئات. **أغفلت المطابقة التحفظات التالية والسابق إدراجها بالمطابقات عن السنوات الماضية:** * فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩,٥٩٢ مليون جنيه لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتى تتمثل فى (نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلى والمستورد ، نحو ٣,٢ مليون جنية قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١). * مبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه عمولة تخزين قمح مستورد مُعلق منذ شهر يناير ٢٠١٨ مستحق للشركة وقد تم التحفظ على هذا المبلغ بمطابقة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.	- جارى العمل على إجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية . - جارى دراسة ما ورد بالملاحظة ودراسة الفروق الواردة بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة.

الملحوظة	الرد
- وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء نتيجة الدراسة ، وما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه جارى العمل على إجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وجارى دراسة ما ورد بالملاحظة ودراسة الفروق الواردة بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة ، وهو ما لم يتم حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢. - **يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع بحث ودراسة كافة الفروق السابق الإشارة إليها مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات لما لذلك من أثر مالي.**	
- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٠,٣٢٨ مليون جنيه بإسم هيئة التأمينات الإجتماعية فى حين أن المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ والذى تم سداده فى يناير ٢٠٢٢ بلغ نحو ٢,٤٢٢ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٧,٩٠٦ مليون جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على إجراء مطابقة حسابية مع هيئة التأمينات الإجتماعية. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء التسويات اللازمة.**	- تم عمل تسوية تأمينية مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في شهر فبراير ٢٠٢٢ وتم سداد جميع مستحقاتها كالمتبع في السنوات السابقة .
- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وإجراء التصويب اللازم في ضوء نتيجة الدراسة ، إلا أنه ما زالت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات تتضمن مبلغ نحو ٣,٣٤٧ مليون جنيه تتمثل **فيما يلي :** * مبلغ ٣,٢٠٩ مليون جنيه ضرائب عامة مُرحل منذ عدة سنوات. * مبلغ ١٣٨ ألف جنيه ضرائب عقارية منذ عدة سنوات ولا يقابله أية مطالبات. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بدراسة ما سبق مع ضرورة إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على القوائم المالية.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التصويب اللازم في ضوء نتيجة الدراسة .

الملحوظة	الرد
- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالمطابقات التي تمت ، إلا أنه لم يتم إجراء المطابقات اللازمة على رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة في ٢٠٢١/١٢/٣١ والبالغة نحو ١,٨٩١ مليون جنيه **يتمثل في** (مبلغ ١,٥٧٣ مليون جنيه بإسم الشركة القابضة للصناعات الغذائية ، مبلغ ٢٧٤ ألف جنيه بإسم شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة ، ٤٤ ألف جنيه بإسم الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين). - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بإجراء المطابقات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات
- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة وتوريدها لوزارة المالية.**	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخري في ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة **الكوبونات** المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة هذه الأرصدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالنتيجة ، وما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ من أنه سيتم الإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة ورد الشركة والسداد وفقاً لما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة.**	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
- **تضمنت الأرصدة الدائنة الأخري (حـ/ أمانات للغير) في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالخطأ المبالغ التالية :** * مبلغ نحو ٣٣ ألف جنيه تحت مسمى اللجنة الرياضية بالشركة يمثل القيمة الإيجارية لمقر النادي الرياضي عن الفترة من ٢٠٢٠/٨/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، وصحته التعلية على حساب الإيرادات ، **وبالفحص تبين ما يلي :**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
* عدم وجود عقد مُبرم ينظم العلاقة ما بين الشركة والنادي الرياضي حيث أنه تم عمل عقد إيجار لمدة سنة وثلاثة أشهر تبدأ من ٢٠٢٠/٨/١ حتى ٢٠٢١/١١/٣٠ بقيمة إيجارية قدرها ٣ آلاف جنيه شهرياً وهو غير مُوقع من الطرفين. * عدم حساب أو تعلية القيمة إيجارية لمقر النادي الرياضي للشركة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى تاريخه رغم إستمرار إستغلال مقر النادي وفقاً لمستندات الشركة. - **يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٣٣ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات سنوات سابقة ، مع تعلية القيمة الإيجارية لمقر النادي الرياضي للشركة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى تاريخه ، مع ضرورة إبرام العقد اللازم في هذا الشأن لتنظيم العلاقة ما بين الشركة والنادي الرياضي.**	
* مبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمي قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال التابعين لمتعهد مشالات صومعة الزقازيق وإستخدام المرافق وصحته التعلية على حساب إيرادات وأرباح غير عادية. - **ويتصل بما سبق** من أن حساب إيرادات وأرباح غير عادية في ٢٠٢١/١٢/٣١ تضمن مبلغ نحو ٥٨,٢٤٣ ألف جنيه قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال حتى ٢٠٢٢/٣/٣١. - **يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٩,٢٥٧ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات وأرباح غير عادية ، مع تعلية مبلغ ٢٢,٥٠٠ ألف جنيه بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى مقابل تخفيض حساب إيرادات وأرباح غير عادية يمثل قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٢/٣/٣١.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخري في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالخطأ مبلغ ٧٧٠ ألف جنيه يمثل قيمة المديونية المتبقية على **المورد** شركة العربي لعبوات البلاستيك نتيجة فحص أعمال توريدات شركة العربي لعبوات البلاستيك خلال الأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، وقد قام المورد المذكور بسداد المديونية المتبقية خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢١ بمبلغي ٤٨٥ ألف جنيه ، ٢٨٥ ألف جنيه على الترتيب. - **يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ ٧٧٠ ألف جنيه مقابل التعلية لحساب إيرادات سنوات سابقة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
- بمطابقة أرصدة العجوزات والغرامات في ٢٠٢١/١٢/٣١ والظاهرة بكل من حسابات الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى تبين وجود العديد من الفروق والبالغة نحو ٢٧٥,٣٧٤ ألف جنيه حيث بلغت أرصدة العجوزات والغرامات بالحسابات المدينة نحو ٤٢١,١٢٤ ألف جنيه وبالحسابات الدائنة نحو ١٤٥,٧٥٠ ألف جنيه. - **يتعين دراسة تلك الفروق وإجراء التسويب اللازم والإفادة.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة وبحث تلك الفروق .
- **تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلى :** * نحو ٤,٩١٢ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة لوحدات الشركة. * نحو ٥,٣٩٥ مليون جنيه قيمة حوافز تقديرية وساعات إضافية وعطلات. * نحو ٩٨,٨٠٠ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى لمناطق الشركة عدا منطقة سيناء. - لم تتضمن قائمة الدخل مصروفات التليفون عن الفترة من ٢٠٢١/١٠/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١. - **يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة في ضوء الفعليات .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- تم تخفيض حساب الأجور بالخطأ بمبلغ ٣,٨٩٩ مليون جنيه كتوزيع لنصيب الفترة من المكافأة المنصرفة بالكامل للعاملين في ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٣) بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ بالموافقة علي صرف مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسي في ٢٠٢١/٧/١ للعاملين بالشركة ، وصحته التحميل بكامل القيمة نظراً لكونه مصروف فعلي تم في ديسمبر ٢٠٢١. - **يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- **عدم سلامة التوجيه المحاسبي لبعض المبالغ المُدرجة ضمن حساب الأجور تحت مسمي أجور أخري ، منها ما يلي :** * مبلغ نحو ٦٣٢,٩٠٣ ألف جنيه قيمة مكرونة منصرفة للعاملين بالشركة بمناسبة العيد والمولد النبوي الشريف. * مبلغ نحو ٣٤,٦٠٠ ألف جنيه تحت مسمي تدريب خاص بالعاملين بالشركة. * مبلغ نحو ٢٦,٣٨٧ ألف جنيه تحت مسمي مصروفات سلف (العلاقات العامة ، الدقهلية ، الإسماعيلية ، شمال سيناء). * مبلغ نحو ٢٥,٢٠٠ ألف جنيه تحت مسمي الكشف الدوري للعاملين ببورسعيد والدقهلية. * مبلغ ٩١٥ جنيه قيمة إشتراكات سكة حديد. * مبلغ ٥٠٠ جنيه تحت مسمي منحة المولد النبوي الشريف. - **يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) حيث تم إجراء مقاصة بين حساب مصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٦٣٥ مليون جنيه وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٩٤٣ مليون جنيه. - **يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق.**	- يتم تطبيق معيار (٥) فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
- تم حساب ضريبة الدخل تقديريا بمبلغ ١٢ مليون جنيه دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، كما لم تقم الشركة بحساب النفقة الضريبية المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت نحو ١,٤٣٣ مليون جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث) ، وإستبعادات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت نحو ٤٧٩ ألف جنيه تتمثل فى (آلات – وسائل نقل – عدد وأدوات). - لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ٦٥٩ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٣,٦١١ مليون جنيه دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ البالغة نحو ١,٤٣٣ مليون جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث) ، وإستبعادات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت نحو ٤٧٩ ألف جنيه تتمثل فى (آلات – وسائل نقل – عدد وأدوات). - **يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالى على حقيقته ، مع مراعاة العمر المتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتلك الإضافات لإنتهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الأخر.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٨٤,٥٠٢ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ٢٣,٣٨٢ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٦,٨٤٥ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ١,٩٠٨ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية. - **يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة .

الملحوظة	الرد
- تضمنت إيرادات وأرباح متنوعة (أرباح بيع مخلفات) فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بالخطأ مبلغ نحو ١١١,٥٣٨ ألف جنيه قيمة مبيعات أصول لبعض الوحدات والتى لم تظهر ضمن الأرباح الرأسمالية. **- يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق بتخفيض أرباح بيع مخلفات بمبلغ ١١١,٥٣٨ ألف جنيه مقابل التعلية على الأرباح الرأسمالية بنفس المبلغ.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- بلغ إجمالى عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٠,١٩٣ مليون جنيه تم منح نحو ٦,٨١١ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ٢٢,٥٦% من إجمالى العمولة ، وقد بلغت نسبة حافز العملاء خلال شهر نوفمبر ٣٥,٩٤%. **- يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المُنظمة لذلك والإفادة وموافاتنا بأسباب إرتفاع نسبة الحافز الممنوح للعملاء خلال شهر نوفمبر مقارنة بباقي أشهر الفترة.**	- تم منح تلك المبالغ كحافز لعملاء النخالة الخشنة لتنشيط عملية بيع النخالة بالشركة ويتم تحديد الحافز فى ضوء ظروف السوق ولعدم تكدس النخالة الخشنة ان أمكن .
- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بضرورة بيان أثر المبالغ المُحصلة من السيد/ حسن حافظ عرابي على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم تأثير مخصص الديون المُشكوك في تحصيلها بمبلغ ٦٠ ألف جنيه والتى تم تحصيلها وفقاً للحكم الصادر ضد العميل السيد/ حسن حافظ عرابي من أصل المديونية البالغة ١١٦,٦٥٤ ألف جنيه ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم. **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وإجراء التصويب اللازم بتعلية الإيرادات (مخصصات إنتفي الغرض منها) بمبلغ ٦٠ ألف جنيه مقابل تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه " يتم الإعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الإقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق " حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ **لما يلى:** * مبلغ نحو ٩٤٤ ألف جنيه قيمة إيرادات نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين. * مبلغ ٥٣,٦٧٥ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز). * مبلغ ٢٢,٢٤٨ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومى. * مبلغ ١٢,٥٩١ ألف جنيه قيمة فائدة الحساب الجارى للمصرف المتحد عن شهر ديسمبر ٢٠٢١. **- يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق فى ٢٠٢١/١٢/٣١.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
- عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢١/١١/٢ وردود الشركة المتكررة بمخاطبة إدارة البحوث الضريبية فى شأن بيان مدى خضوع الإيجارات الدائنة البالغة حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٢,٤٠٨ مليون جنيه لضريبة القيمة المضافة من عدمه حتى لا يعد ذلك من قبل التهرب الضريبى وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة. **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في هذا الشأن وموافاتنا.**	- سيتم مخاطبة إدارة البحوث الضريبية في هذا الشان .
- تضمنت إيرادات وارباح أخري مبلغ نحو ٦,٨٤٦ مليون جنيه قيمة فوارغ نخالة خشنة وصحته نحو ٥,١٥٦ مليون جنيه بفارق قدره نحو ١,٦٩٠ مليون جنيه. **- يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض الإيرادات بمبلغ ١,٦٩٠ مليون جنيه مقابل تخفيض المصروفات (مواد تعبئة وتغليف).**	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات مع العمل على تطوير نظام التكاليف المُتبع بالشركة ، إلا أنه بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ <u>تبين ما يلي :</u> * أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره.	- سيتم إجراء التصويب اللازم .
* تضمنت قائمة تكاليف الصوامع مبلغ ١,٢٤٩ مليون جنيه كنصيب لنشاط الصوامع من إيرادات إستثمارات وفوائد أخري بزيادة قدرها نحو مليون جنيه والتى تم تخفيضها من نصيب نشاط الطحن من إيرادات إستثمارات وفوائد أخري. * أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ١٣,٣٢٦ مليون جنيه تتمثل <u>فيما يلي :</u> * نحو ٣,٨٤٨ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح. * نحو ٣,٧٨٩ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات. * نحو ٣,٠١٩ مليون جنيه خسائر الصوامع. * نحو ٢,٥٢٥ مليون جنيه خسائر مطحن السادات بدمياط. * نحو ١٣٧ ألف جنيه خسائر وحدة العبوة. * نحو ٨ آلاف جنيه خسائر مخبز بورسعيد. **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات ، وإتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع.**	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بتوصيات الجمعية العامة للشركة .

الملحوظة	الرد
- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية. **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم
- ما زال لم يتم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة وأخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بشأن تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١ وتشكيل لجنة لتحديث المعدلات المعيارية فى ضوء المستجدات ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٠ بأنه جارى العمل على تشكيل لجنة لتحديث المعدلات المعيارية فى ضوء المستجدات. **- يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية مع العمل على تحديث تلك المعدلات نظراً لمرور حوالى ٧ سنوات على وضعها والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.**	- جارى العمل على تشكيل لجنة لتحديث المعدلات المعيارية فى ضوء المستجدات.
- إستمرار مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتى تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة ما ورد بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات والعمل على تطبيقها مستقبلاً. **- يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه وبما أوصت به الجمعية العامة للشركة وبما ورد برد الشركة .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم
<u>ومما لا يعد تحفظاً :</u> **- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، ومن صور ذلك يلى :** * عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات.	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بالملاحظة .

الملحوظة	الرد
* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية. * لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١) ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧) . * لم يتضمن الإيضاح رقم (١٤) الخاص بالمخصصات قيمة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها والبالغ نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه. * لم يتضمن الإيضاح رقم (١٦) الخاص بالموقف الضريبي وجود مبلغ نحو ٦٤,٧٠١ مليون جنيه ضمن المخصصات الأخري لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة. **- يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافي ما سبق.**	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بالملاحظة .
- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ بشأن أعمال الرفع المساحي وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة برقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ ، إلا أنه حتى تاريخه يناير ٢٠٢٢ لم يتم موافاتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة السابق الإشارة إليها. **- يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بشأن أعمال الرفع المساحي وموافاتنا بما إنتهت إليه اللجنة المُشكلة برقم ٣٨١ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥.**	- سيتم موافاة سيادتكم بنتيجة اعمال اللجنة المشكلة لاعمال الرفع المساحى فور الإنتهاء من عملها .
- وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة. **- يتعين تحديد الموقف القانوني لجميع الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة.**	- تتابع الشركة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الغير بشأن الاراضى والمبانى التى بحوزتها وسيتم اجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدعاوى .

الملحوظة	الرد
- ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدنى كلى ميت غمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وأخرين والتى تقضي بتعويض مبلغ نحو ٢,٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بالدقهلية. **- يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بسرعة إنهاء إجراءات الحصول على التعويض حتي يتم إجراء التسويات اللازمة لتصويب الوضع بسجلات أصول الشركة.**	- جارى العمل على تنفيذ الحكم الصادر للشركة .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف على حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٨,١١٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط ، تتمثل فيما يلي (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ٢,٦٢٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد بالشرقية ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية ، نحو ١,٧٨٣ مليون جنيه يخص أرض شط بدمياط) والمرفوع بشأنها العديد من الدعاوى القضائية. **- يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأى مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.**	- تتابع الشركة الدعاوى المرفوعة بشان ما ورد بالملاحظة وسيتم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بنتيجة تلك الدعاوى .
- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشتراه بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة منها مساحة نحو ٦٦ ألف متر. **- يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.**	- تتابع الشركة الدعاوى القضائية المرفوعة لتقنين وضع يد الشركة على تلك الأراضي .
-ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٤,٦٧٦ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات. **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام لتعظيم العائد على المال المستثمر.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة .

الملحوظة	الرد
- ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢١/١٢/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة). **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.**	- سيتم التصرف فى المخزون الراكد مستقبلاً بما يعود بالنفع على الشركة خاصة وانه قد تم عرض معظم هذه الاصناف للبيع أكثر من مرة ولم تصل للسعر الاسترشادي وسوف يتم عرض هذا المخزون على الشركات الشقيقة لإمكانية الاستفادة منه .
- **بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٢,١٠١ مليون جنيه** (قبل خصم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها البالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وآخرها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين وإستمرار متابعة الدعاوي القضائية المرفوعة على العملاء المتوقفين عن السداد ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في شأنها ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢١/١١/٢ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعى عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس الإدارة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات. **- يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.**	١-هذه المديونيات كما هو موضح يزيد عمر بعضها عن عشرين عاماً وحالياً لا يتم البيع حالياً بالأجل وبالنسبة للاحكام الصادرة فقد قامت الشركة بإبلاغ إدارة جهاز تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية وأيضاً جهاز الكسب غير المشروع وجارى المتابعة المستمرة من قبل القطاع القانوني لمحاولة تحصيل تلك المديونيات والمخصص المكون كافي حيث تبلغ نسبته ٩٩% . - تم إحالة السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى حينه إلى التحقيق وتم الحكم عليه . ٢-كما تم بتعاون هيئة الرقابة الإدارية مع الشركة موافاتهم مؤخراً بعدد (٣) ملفات بالاحكام الصادر على كبار المدينين والتى تعذر تنفيذها للمعاونة فى التحرى عنهم وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وهم : - **المهندس / حسنى رمضان ، السيد / يحى عرام** وتبلغ مديونتهما ٤٩٥٥٥٢٩ جنيه . - **السيد / النقراشى عويضة ارمانيوس** وتبلغ مديونته ٢١٦١٢٦٥ جنيه . - **شركة آمون للمقاولات (مروان مدحت يوسف)** وتبلغ المديونية ١,٢١٨ مليون جنيه . - **بالنسبة للسيد / حسن حافظ** فقد تم تحصيل مبلغ ٦٠ الف جنيه حتى تاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١.
- **بلغت حسابات البنوك فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٠,٥٧٠ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :** - تضمنت مذكرات تسوية البنوك نحو ٨٦,١٧٠ ألف جنيه قيمة شيكات صادرة ولم تصرف مضى عليها أكثر من ستة أشهر بكل من (البنك الأهلى المصرى ، بنك المصرف المتحد ، بنك الإسكندرية) بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والمعدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على أن " الشيك المسحوب فى مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر ". **- يقتضى الأمر الدراسة وإجراء التصويب اللازم وإلغاء الشيكات المنتهية وتحميلها على الحسابات الشخصية فى ضوء أحكام القانون .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم

الملحوظة	الرد
- تضمن حساب الموردين " المدين " في ٢٠٢١/١٢/٣١ المبالغ التالية : * نحو ٣,١٢٧ مليون جنيه تمثل قيمة شيك بإسم / سكرتير عام محافظة دمياط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ مقابل حق الإنتفاع والمقاصة الثمنية لأرض شطا بناحية دمياط ، وفي ٢٠٢٠/١٢/٢٧ ، تم إعداد مذكرة من الشئون القانونية بشأن توقيع عقد تعويض عيني عن نزع ملكية أرض شطا، متضمنة أنه تم الإنتهاء من تحرير العقد والحصول على صورة منه ، وتضمن بالبند السابع تنازل الشركة عن جميع الدعاوي المرفوعة حالياً مع التعهد بعدم رفع أية قضايا مستقبلاً بخصوص الأرض المذكورة وفي حال رفع أية دعاوي يصبح العقد الماثل لاغياً ، وتم طلب العرض على مجلس الإدارة لإتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن وإقرار العقد وتفويض من له حق التوقيع على هذا العقد ، وهذا ما لم يتم حتى تاريخه (يناير ٢٠٢٢). * نحو ١,٤١٤ مليون جنيه بإسم/ مديرية الإصلاح الزراعي والجمعية المشتركة للإصلاح الزراعي بالشرقية قيمة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح بناءً على موافقة مجلس الإدارة في ٢٠١٦/١١/٢٠ وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات قانونية نحو تحرير عقود الشراء وتسوية تلك المبالغ المدفوعة. - وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية وتحرير عقود البيع بشأن شونة شطا ، أرض مخبز منيا القمح وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك. **- نكرر توصياتنا بضرورة موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية بشأن هذه العقود في ضوء قرارات الجمعيات العامة العادية وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.**	- تم سداد هذا المبلغ لمحافظة دمياط نظير مقابل الانتفاع بالارض المخصصة للشركة ومقابل قيمة الفرق بين الارض المخصصة للشركة والمنزوع ملكيتها من الشركة لصالح محافظة دمياط وجارى التفاوض مع محافظة دمياط في ضوء الاحكام الصادرة لصالح الشركة ببراءة ذمتها من مقابل الانتفاع . - تقدم القطاع القانوني لمديرية الاصلاح الزراعى بالزقازيق بطلب لتحرير عقد البيع فى ضوء كشف التحديد المساحى عن أرض مخبز منيا القمح وأحيلت الاوراق لهيئة الاصلاح الزراعى بالقاهرة للدراسة وتحرير العقد وجارى المتابعة لحين الانتهاء من اجراءات تحرير العقد . -

تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .

والله ولى التوفيق ،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

تحريراً في / /٢٠٢٢

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية
محاسب / عادل راغب حسين

mostafa: تقرير